UN/SA COLLECTION

S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/22661
31 May 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ موجهة
من الامين العام الى رئيس مجلس الامن

كما أشرت في الفقرة ١٣ من تقريري (S/22559) الى مجلس الامن ، وعملا بالفقرة ١٩ من قراره ٦٨٧ (١٩٩١) ، أرفق طيا مذكرة اقترح فيها نسبة مئوية من قيمة صادرات العراق من النفط لا ينبغي أن تتجاوز مساهمته في الصندوق .

(توقيع) خافيير بيريز دي كويار

91-17907 ٠٩٩٩ب(٩١)

المرفق

٣٠ أيار/مايو ١٩٩١

مذكرة مقدمة من الأمين العام عملا بالفقرة ١٣ من تقريره المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٩١ (S/22559)

١ - في ٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، قدمت الى مجلس الأمن تقريرا (S/22559) ، بموجب قراره ٦٨٧ (١٩٩١) ، وعملا بالفقرة ١٩ من ذلك القرار . ونصت الفقرة ١٩ ذاتها على تحديد مستوى مساهمة العراق في الصندوق على أساس نسبة مئوية من قيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية من العراق بحيث لا تتجاوز هذه النسبة رقما اقترحه أنا على المجلس . وفي الفقرة ١٣ من التقرير ، أبلغت المجلس بأنني سأقوم بإجراء المشاورات المناسبة وفقا للمطلوب بحيث أكون ، في أقرب فرصة ممكنة ، في مركز يسمح لي باقتراح ذلك الرقم .

٢ - والبيانات الموثوقة اللازمة لإعداد هذه الرسالة الموجهة الى مجلس الأمن ليست متوافرة بسهولة . إلا أنه نظرا لأن العراق يكاد يستمد جميع حصائل صادراته من تصدير سلعة وحيدة (النفط) ، ولأن سعر الوحدة وحجم التصدير من النفط العراقي مرصودان من جانب منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ، يمكن تقدير حجم وسير اقتصاد العراق بوجه عام ، وتجارته الخارجية وهيكل مدفوعاته بصفة خاصة . والبيانات المتوافرة لهذه العملية استمدت من مصادر متنوعة منها حكومة العراق ، وصندوق النقد الدولي ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، والأوبك ، والمكتب الإحصائي بالأمم المتحدة .

٣ - وفي تحديد مدى مسؤولية العراق ، تنص الفقرة ١٦ من القرار ٦٨٧ على أنه "مسؤول بمقتضى القانون الدولي عن أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر ، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية ، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها ، نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروعين للكويت" . ووفقا لنص الفقرة ١٦ ، فإن هذه المسؤولية قائمة "دون المساس بديون والتزامات العراق الناشئة قبل ٣ آب/أغسطس ١٩٩١ والتي سيجري تناولها عن طريق

الاليات العادية" . ولذلك يتعين حصر هذه الرسالة بمعالجة الإمكانيات والقيود الاقتصادية والمالية التي تواجه العراق في دفع التعويض عن الاضرار المحددة في الفقرة ١٦ .

٤ - وحصة العراق من انتاج النفط ، وفقا للاتفاق الذي تم التوصل اليه في إطار الاوبك في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، تبلغ ٣,١٤ مليون برميل في اليوم . وإذ يقدر الاستهلاك الداخلي بنحو ٠٠٠ ٣٠٠ برميل في اليوم ، فإن الحكومة العراقية تعتزم أن تبلغ في عام ١٩٩٣ آخر مستوى لصادراتها في عام ١٩٨٩ الذي وصل الى ٢,٨٥ مليون برميل في اليوم ، وفقا لما أبلغني به الممثل الدائم لدى الامم المتحدة في رسالته المؤرخة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ . واذا استخدم خلال عام ١٩٩٣ السعر المرجعي البالغ ٢١ دولار للبرميل الواحد الذي أقرته الاوبك في تموز/يوليه ١٩٩٠ والذي يبلغ ٢٠,٠٤ دولار للخام العراقي بعد إجراء تعديلات على أساس النوعية ، أمكن توقع بلوغ اجمالي حصائل الصادرات العراقية ٢١ بليون دولار لعام ١٩٩٣ ، أي مبلغا يتجاوز ايرادات التصدير في عام ١٩٨٩ . ويمكن تصور أن تتجاوز هذه الحصائل ذلك المبلغ نظرا لازدياد الطلب العالمي على النفط بنسبة ٢ في المائة في السنة ، ولأن الانتاج في البلدان الصناعية الكبيرة كان يتناقص في السنوات الاربع الاخيرة ، ولأن عددا قليلا من البلدان فقط يملك الاحتياطيات ، بل أقل منها يملك القدرة الانتاجية على مواجهة النقص الناشئ . وهذه الحسابات تفترض أيضا ان جميع الدول الاعضاء في الاوبك سوف تعود الى حصص انتاج مماثلة تقريبا لتلك التي اتفق عليها في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، مما يتيح للعراق بلوغ هذا المستوى للصادرات بدون إحداث انهيار في الاسعار .

٥ - وتباينت تقديرات نفقات العملة الاجنبية في الاقتصاد العراقي للاغراض المدنية الصِرف في الثمانينات . وإذا أخذت في الاعتبار الصلات التاريخية للاستهلاك والاستثمار بالناتج المحلي الإجمالي وأثرها على كثافة الاستيراد والبيانات المقدمة من العراق والمتعلقة بصافي الخدمات المستوردة ، يمكن أن يكون مطلوبا ما يقدر بنحو ٨ بلايين دولار للمحافظة على مستوى للواردات المدنية في عام ١٩٩١ يتمشى مع حاجات الاقتصاد العراقي .

٦ - وأفادت حكومة العراق بأن إجمالي الديون والالتزامات الخارجية بلغ ٠٩٧ ٤٢ مليون دولار في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . إلا أن الرقم الدقيق للمديونية الخارجية للعراق لا يمكن التثبت منه إلا بعد مباحثات بين العراق ودائنيه . وبغية تقدير احتياجات خدمة الديون ينبغي للعراق أن يقوم بإعادة جدولة ديونه بشروط نادي باريس الموحدة .

٧ - وبما أنه من المتوقع أن تبلغ الايرادات من صادرات النفط نحو ٢١ بليون دولار بحلول عام ١٩٩٣ ، ينبغي ان تستوعب الواردات نحو ٤٨ في المائة من حصائل الصادرات ، وخدمة الديون قرابة ٢٢ في المائة . ولذلك فإنني اقترح ألا تتجاوز التعويضات التي يتعين على العراق دفعها (الناشئة عن الفرع هاء من القرار ٦٨٧) ٣٠ في المائة في القيمة السنوية لصادرات النفط ومنتجات النفط من العراق .

٨ - وتستند الحسابات أعلاه الى بيانات وعدد من الافتراضات ينبغي إبقاؤهما قيد الاستعراض .

- - - - -